

# تقرير أداء الموازنة العامة للنصف الأول من العام 2024

سلسلة تقارير رقم 293



2024



# تقرير أداء الموازنة العامة للنصف الأول من العام 2024

أيلول 2024

AMAN  
Transparency Palestine



يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحثة لميس فرّاج، ومن الدكتور عزمي الشعبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريروهم هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) 2024.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. "تقرير أداء الموازنة العامة للنصف الأول من العام 2024". رام الله- فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في التقرير، ولا يتحمل أي مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

## فهرس المحتويات

5	مقدّمة
6	الشفافية في الموازنة العامة 2024
6	نتائج مسح تتبّع شفافية الموازنات العامة
7 7 8	الإيرادات العامة للنصف الأول للعام 2024 • الإيرادات المحلية • إيرادات المقاصة
10	تحليل النفقات
12	النفقات التطويرية خلال النصف الأول من العام
13	المنح والمساعدات - العجز والتمويل
14	الدّين العام
15 15 16 17 18	مخصصات الوزارات: الصحة، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم، الداخلية والأمن الوطني، وزارة الزراعة • نفقات وزارة الصحة خلال النصف الأول من العام 2024. • نفقات وزارة التنمية الاجتماعية خلال النصف الأول من العام 2024. • نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني خلال النصف الأول من العام 2024. • نفقات وزارة التربية والتعليم خلال النصف الأول من العام 2024.
19	الاستخلاصات
20	التوصيات

يواجه المجتمع الفلسطيني تحديات وظروفاً عسيرة، ويشهد جرائم ومجازر يومية في قطاع غزة، وشمال الضفة الغربية، ولم تقتصر حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال على المجازر وماكينة الهدم المستمرة، وإنما أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وتضييق الخناق على السلطة الفلسطينية وسلب مواردها المالية، من خلال تجميد أكثر من نصف أموال المقاصة، بحجة أنها النفقات المخصصة لقطاع غزة وعائلات الأسرى، ناهيك عن الاقتطاعات وتحويلها إلى عائلات إسرائيلية بزعم أن أحد الأفراد قتل أو أصيب بعمليات فلسطينية.

ومع تفاقم الضغوطات الاقتصادية، تراجعت الإيرادات التي تمت جبايتها من قبل السلطة الفلسطينية، الأمر الذي فاقم الأزمة المالية، إذ أقرت الموازنة للعام 2024 بعجز مالي قدر بـ 6.8 مليار شيقل، الأمر الذي سينعكس على تفاقم الدين العام والالتزامات المالية المترتبة على الحكومة.

وعلى ضوء ذلك استمرت حالة دفع الرواتب منقوصة للموظفين العموميين، واستمر تقليص دوام العاملين في القطاع العام، ما يعني تقليص الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.

حدد القرار بقانون بشأن الموازنة العامة للعام 2024 أربعة مبادئ أساسية تنظم عمل الموازنة:

- (1) اعتماد توقعات متحفظة تحاكي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والدخل المتوقع.
- (2) اعتماد مبدأ التقنين النقدي وتحديد أسس الإنفاق بناء على الأولويات المحددة من قبل الحكومة.
- (3) توفير السيولة المطلوبة للحفاظ على الاستقرار في القطاع الصحي والتربوي والأمني.
- (4) استمرار العمل على جدول تشكيلات 2023 مع الحفاظ على سياسة توظيف موظف واحد مقابل متقاعدتين اثنتين، ووقف التعيينات على موازنة 2024.

كما أعادت الحكومة الحالية تبني السياسات التي تم استهدافها خلال الأعوام السابقة بما يشمل الاستمرار في إصلاح منظومة الإيرادات، وتصويب نهج منح الإعفاءات الضريبية، وتوطين الخدمة الطبية وترشيد رسوم التأمين الصحي، وخفض التحويلات الطبية، وإصلاح المنظومة الطبية، وخفض بند صافي الإقراض. كما اتخذت مجموعة من الإجراءات للمساهمة في تقليص النفقات التشغيلية، على ضوء الأزمة المالية، منها مراجعة وتعديل الهياكل الإدارية لخفض نفقات الرواتب والأجور، ووقف الاستملاكات وشراء السيارات، وخفض النفقات التشغيلية والرأسمالية، ودمج وإلغاء المؤسسات غير العاملة.

يستعرض هذا التقرير أداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من العام 2024، من خلال مقارنة ما تم تقديره في قرار بقانون الموازنة للعام 2024، مع المتحقق خلال النصف الأول من العام تبعاً لتقارير الإنفاق الفعلي الصادرة عن وزارة المالية لغاية 30/6/2024، كما يستعرض أداء الموازنة بالمقارنة مع الأهداف والسياسات التي تم تبنيها، لتتبع واقع تنفيذ الأهداف المرصودة للعام الحالي من خلال قراءة البيانات المالية. ويقدم التقرير عرضاً لواقع الشفافية ونشر بيانات الموازنة العامة، بالإضافة إلى تقديم التوصيات اللازمة لتحسين إدارة المال العام وتعزيز الشفافية في الموازنة العامة.

## ◀ مسح تتبّع شفافية الموازنات العامة

بدأ العام 2024 في ظل ظروف استثنائية أسهمت في تأزيم الوضع المالي، وتأجيل إقرار الموازنة العامة حتى نهاية شهر تموز/يوليو. وعند تتبّع مدى الالتزام بالمعايير الدولية اللازمة لتحقيق شفافية الموازنة العامة التي حددتها مبادرة شراكة الموازنة الدولية، المتمثلة في 8 وثائق أساسية كحد أدنى، تبين أنّ الوزارة التزمت بنشر 6 وثائق فيما لم تنشر وثيقتين كما يظهر الجدول أدناه:

الوثيقة	تمّ النشر	لم تنشر
بيان ما قبل الموازنة	تمّ النشر	
ملخص مقترح الموازنة		لم يتم النشر
الموازنة العامة المقررة والمعتمدة	تمّ النشر (بشكل مجزوء)	
موازنة المواطن	تمّ النشر	
التقارير الدورية (الشهرية والربعية)	تمّ النشر	
التقرير نصف السنوي		لم يتم النشر
تقرير نهاية السنة «الحساب الختامي» للعام 2022	تمّ النشر	
التقرير المدقق للعام 2022	تمّ النشر	

يشير الجدول أعلاه إلى أنه تمّ نشر 6 وثائق من أصل 8 وثائق، إلّا أنه عند فحص ما تمّ نشره فعلياً والمعايير الأساسية للنشر من شمولية البيانات المنشورة وجودتها، والالتزام بمواعيد النشر، وسهولة الوصول إلى البيانات، يتبين ما يلي:

- تمّ نشر بيان ما قبل الموازنة على موقع وزارة المالية.
- لم يتم نشر ملخص مقترح الموازنة، ولم يتم عرضه ونقاشه مع ممثلي المجتمع المدني خلافاً لتعهدات الحكومة الحالية بتبني سياسة الانفتاح والمشاركة.
- تمّ نشر قانون الموازنة المقررة على موقع وزارة المالية بشكل مجزوء بدون توضيح الموازنات التفصيلية لمراكز المسؤولية؛ إلّا أنّ إعداد الموازنة تضمّن إشكاليات قانونية، إذ تمّ إقرارها بعد مضي 7 أشهر على السنة المالية، استثناءً لما هو وارد في قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (7) للعام 1998.
- تمّ نشر موازنة المواطن على موقع وزارة المالية في شهر آب/أغسطس، وشملت معظم بنود متطلبات الممارسات المثلى من ضمنها الأهداف والتوجهات المالية والاقتصادية للحكومة، وتوضيح المفاهيم، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، ومصادر الإيرادات، وهيكل النفقات، وتوزيع القطاعات للموازنة العامة بشكل عام، إلّا أنه وبحسب الممارسات المثلى يجب أن يتمّ نشر موازنة المواطن بالتزامن مع عرض مشروع قانون الموازنة العامة على المجلس التشريعي أو الجهات التمثيلية، ويجب أن تشتمل على آليات للتواصل والتغذية الراجعة، كما أنّها لم تشتمل على أيّ خط أو آليات للتواصل وتقديم التغذية الراجعة، ولا على ملخص حول انحرافات الإيرادات والنفقات الفعلية عن الموازنات المقررة في السنوات السابقة، بالإضافة إلى أنها لم تشتمل توضيحاً للدين العام. واقتصر نشرها فقط على موقع وزارة المالية، ولم يتم نشرها أو حتى الإعلان عنها في الصحف المحلية، أو الإذاعات، أو وسائل التواصل، وبالتالي لم تحقق الانتشار والوصولية المطلوبة.
- تمّ نشر التقارير الشهرية على موقع وزارة المالية، وما زال نشرها يتمّ على شكل ملف PDF، ما يعوق ويصعّب عملية تحليل البيانات، إذ إنّ الأصل أن يتم نشرها بعدة أشكال من ضمنها ملف الإكسل، لتسهيل تحليل البيانات، وتسهيل عملية التدقيق المجتمعي.
- لم يتم نشر التقرير نصف السنوي للعام الجاري «فما تنشره وزارة المالية هو تقرير تراكمي لنصف العام، وهذا لا يلبي شروط ومعايير التقرير نصف السنوي، الذي يجب أن يشمل تحليلاً للأداء خلال النصف الأول، والسياسات الخاصة بالنصف الثاني وغيرها من المتطلبات، وليس فقط أرقاماً للإنفاق».
- تمّ نشر التقرير المدقق من ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2022، الذي أبدى مجموعة من التحفظات لا تختلف عن التحفظات السابقة بشأن التقارير المدققة للسنوات الثلاث الأخيرة.

## الإيرادات العامة للعام 2024

تمّ تقدير إجمالي صافي الإيرادات في قانون الموازنة للعام 2024 بـ (13.9) مليار شيقل، أي أقل من المقدّر للعام الماضي (الذي قدر بـ 18.2 مليار شيقل) وأقل من المتحقق للعام 2023 بنسبة 21.4%، وذلك لتوقع تراجع الوضع الاقتصادي الناتج عن حرب الإبادة، والعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة والضفة الغربية، واستمرار قرصنة الاحتلال لأموال المقاصة التي تشكل 66% من الإيرادات.

تشكل الإيرادات العامة من (1) الإيرادات المحلية التي تشمل الإيرادات الضريبية والرسوم التي تجبها السلطة الفلسطينية، وتمّ تقديرها في قانون الموازنة للعام 2024 بـ (4.7) مليار شيقل، و(2) إيرادات المقاصة وهي الضرائب والجمارك والرسوم التي يقوم الجانب الإسرائيلي بجبايتها على المعابر الدولية نيابة عن السلطة الفلسطينية مخصوم منها 3% بدل إدارة وفقا لبروتوكول باريس الاقتصادي وقدرت بـ (9.3) مليار شيقل، كما قدرّت قيمة الإرجاعات الضريبية بـ (89) مليون شيقل.

بلغ إجمالي صافي الإيرادات العامة المتحققة للنصف الأول من العام (6.9) مليار شيقل على أساس الالتزام، أي ما نسبته 49% من الإيرادات المقدّرة للعام 2024 وهو أقل مما تمّ تحقيقه خلال ذات الفترة للعامين الماضيين، كما بلغت قيمة الإيرادات المتحققة على الأساس النقدي (5.1) مليار شيقل تبعاً لتجميد الاحتلال قرابة نصف أموال المقاصة. بلغت الإيرادات المحلية (2.5) مليار شيقل، والإيرادات المتأتية عن طريق المقاصة (4.3) مليار شيقل، في حين بلغت قيمة الإرجاعات الضريبية (61) مليون شيقل.

### الإيرادات المحلية (التي يتمّ تحصيلها بواسطة السلطة الوطنية الفلسطينية مباشرة)

بلغت قيمة الإيرادات المحلية المتحققة خلال النصف الأول من العام (2.5) مليار شيقل، منها (1.7) مليار شيقل إيرادات ضريبية، و(715) مليون شيقل إيرادات غير ضريبية، و(180) مليون شيقل تحصيلات مخصصة<sup>1</sup>.

جدول رقم (1) مقارنة إيرادات الضرائب المحلية المتحققة على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع المقدّر (بالمليون شيقل)

المتحقّق خلال نصف العام 2024	المتحقّق خلال نصف العام 2023	نسبة المتحقّق من المقدّر	المقدّر خلال العام 2024	المتحقّق خلال نصف العام 2023	نسبة المتحقّق من المقدّر
إيرادات الضرائب المحلية	1,701.70	56%	3,031.00	2,285.10	56%
ضريبة الدخل	650.5	76%	861	627.5	76%
ضريبة القيمة المضافة	646.9	55%	1,166.00	716	55%
الجمارك	144.3	25%	574	641.6	25%
مكوس المشروبات	3			3	
مكوس السجائر	244.8	59%	415	281.1	59%
ضريبة الأملاك	12.3	82%	15	15.8	82%

1 التحصيلات والمدفوعات المخصصة هي ضرائب وإيرادات تخص الهيئات المحلية، 90% من ضريبة الأملاك، و50% من ضرائب النقل والمواصلات.

يتضح من الجدول أعلاه أنه تم تحقيق 56% من الإيرادات المقدرة لهذا العام بقيمة 1.7 مليار شيقل، وهي أقل من المتحقق لذات الفترة للعام 2023 بقيمة (583) مليون شيقل. شكّلت ضريبة الدخل أعلى قيمة إيرادات متحققة، تليها ضريبة القيمة المضافة، علماً بأن ضريبة الدخل المتحققة في النصف الأول من العام أعلى من المتحققة لذات الفترة للعام الماضي، إلا أن الانخفاض في إيرادات الضرائب المحلية يعود إلى انخفاض قيمة الجمارك المتحققة، التي شكّلت فقط 25% من المقدّر لهذا العام وبانخفاض بنحو 500 مليون شيقل عن المتحقق لذات الفترة للعام 2023، تبعاً لانخفاض الاستيراد من الخارج ما بعد حرب الإبادة، وتوفر مخزون لدى المنشآت مثل السيارات لم يتم استخدامه بسبب انكماش دورة الاقتصاد.

تبنت الحكومة الحالية تعهدات كانت قد تبنتها الحكومات السابقة بشأن إصلاح منظومة الإيرادات، علماً بأنه تمّ خلال العام الماضي إعداد مسودة لقانون ضريبة القيمة المضافة ونقاشها عدة مرات مع ممثلي المجتمع المدني، ولكن لم يتم إقرارها لغاية الآن. وإلى جانب ذلك لم تجر أي تعديلات بشأن القوانين الضريبية، أو منح الإعفاءات الضريبية.

### إيرادات المقاصة

بلغت قيمة الإيرادات المتأتية عن طريق المقاصة (4.3) مليار شيقل بنسبة 47% من المقدّر لهذا العام على أساس الالتزام، في حين بلغت على الأساس النقدي (2.5) مليار شيقل أي ما نسبته 28% فقط من المقدّر. وعند مقارنة المتحقق للنصف الأول من العام مع المتحقق لذات الفترة من العام الماضي يتضح الانخفاض، إذ بلغت إيرادات المقاصة المتحققة خلال النصف الأول من العام 2023 ما قيمته (5.8) مليار شيقل) أي أعلى من المتحقق لهذه الفترة بـ 1.5 مليار شيقل.

جدول رقم (2): إيرادات المقاصة المتحققة على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع المقدّر (المبلغ بالمليون شيقل)

المتحقق خلال نصف العام 2023	النسبة	المقدّر للعام 2024	المتحقق خلال نصف العام 2024	
5,821.50	%48	9,336.00	4,469.90	إجمالي إيرادات المقاصة
2,483.60	%48	4,073.60	1,956.70	الجمارك
1,458.30	%46	2,141.80	983.3	ضريبة القيمة المضافة
-3.8	%47	-29	13.7-	ضريبة الشراء
1,841.00	%49	3,087.30	1,515.60	ضريبة البترول
42.5	%45	62.3	28	ضريبة الدخل
162.1			104.4	خصم 3%
5,695.40			4,365.50	إجمالي إيرادات المقاصة بعد خصم 3%
976.7			1,195.9	الاقطاعات من المقاصة (صافي الإقراض وغيرها)
4,682.7			3,169.6	المقاصة بعد الاقطاعات
4,118.7			1,376.7	إيرادات المقاصة بعد كل الاقطاعات (المتحصلة نقدياً)
564.0			1,792.9	إيرادات المقاصة المحجوزة خلال النصف الأول من العام 2024



يعكس الجدول أعلاه إجمالي إيرادات المقاصة المتحققة خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام، أي ما يجب أن تستلمه الحكومة الفلسطينية، ويشير إلى أن إجمالي الإيرادات الواجب تسلمها بعد خصم العمولة الإدارية يبلغ 4.3 مليار شيقل، قبل الاقتطاعات سواء القانونية أو الجائرة. ويتضح انخفاض الإيرادات المتحققة عن طريق المقاصة بالمقارنة مع ما تحقق لذات الفترة العام الماضي، إذ انخفضت إيرادات المقاصة المتحققة بقيمة 1.3 مليار شيقل، ويعود هذا الانخفاض إلى استمرار ظروف العدوان الإسرائيلي، وانخفاض القدرة الشرائية وتردي الأوضاع الاقتصادية وانخفاض الاستيراد وما تبعه من انخفاض في الجمارك وضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وما تبعها من انخفاض في ضريبة القيمة المضافة.

كما يتضح انخفاض ضريبة الدخل المتحققة نظراً إلى وقف معظم التصاريح للعمال الفلسطينيين منذ البدء في حرب الإبادة، أما ضريبة البترول فلم تتخفف بشكل دال، نظراً إلى استمرار ارتفاع أسعار المحروقات.

بلغت قيمة الاقتطاعات من المقاصة بما يشمل صافي الإقراض (أي فواتير المياه والكهرباء والصرف الصحي والمستشفيات) إضافة إلى اقتطاعات أخرى مثل المحاكم وغيرها 1.19 مليار شيقل، وهي أعلى من المقتطع خلال ذات الفترة من العام الماضي نظراً إلى ارتفاع قيمة ما تم اقتطاعه بدل فواتير الكهرباء. كما بلغت إيرادات المقاصة المحجوزة خلال النصف الأول من العام 1.79 مليار شيقل، إذ تم تجميد المخصصات التي تذهب لصالح عائلات الأسرى، إضافة إلى ما تم تخصيصه لقطاع غزة، علماً بأن إجمالي الأموال المجمدة بلغ قرابة 6 مليار شيقل. وما زالت "إسرائيل" تقوم باقتطاع أموال المقاصة، ومنها ما يذهب لتعويض عائلات إسرائيلية بذريعة تضررها من عمليات فلسطينية.

## تحليل النفقات

تمّ تقدير إجمالي النفقات وصافي الإقراض للعام 2024 بـ (17.8) مليار شيقل، في حين بلغ إجمالي النفقات وصافي الإقراض المتحققين خلال النصف الأول من العام (8.4) مليار شيقل على أساس الالتزام، أي ما نسبته 47% من الموازنة.

جدول رقم (3): إجمالي النفقات المتحققة على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع المتحقق على الأساس النقدي، والمقدّر للعام 2024 (المبلغ بالمليون شيقل)

نسبة المتحقق على أساس الالتزام من المقدّر لهذا العام	المقدّر للعام 2024	المتحقق للنصف الأول من العام 2023 على أساس الالتزام	المتحقق للنصف الأول من العام 2024 على الأساس النقدي	المتحقق للنصف الأول من العام 2024	
47%	17,898.00	8,681.50	5,762.00	8,435.70	إجمالي النفقات
49%	8,469.10	4,200.20	2,633.60	4,109.40	الرواتب والأجور
50%	829.9	407.1	480.2	413.4	المساهمات الاجتماعية
42%	2,506.10	1,094.20	379.6	1,045.70	استخدام السلع والخدمات
40%	3,230.80	1,559.80	748.6	1,306.30	النفقات التحويلية
56%	640	288.9	353.1	360.3	دعم الوقود
9%	130.5	31.3	0.6	12.2	النفقات الرأسمالية
21%	460	178.4	51.7	95.7	الفائدة
73%	1,250.00	655.2	912.4	912.40	صافي الإقراض
47%	381.6	266.4	202.2	180.4	مدفوعات مخصصة

بلغ إجمالي النفقات المتحققة خلال النصف الأول من العام على الأساس النقدي 5.7 مليار شيقل، أي أقل من المتحقق على أساس الالتزام، بفارق 2.6 مليار شيقل ستصبح التزامات مالية مترتبة على الحكومة. وعند مراجعة النفقات على أساس الالتزام مقارنة بالمقدّر، ومقارنتها بالمتحقق خلال النصف الأول من العام 2023 يتضح أنه تم خفض النفقات بشكل طفيف جداً، إذ إنّ الفارق لم يتجاوز 245 مليون شيقل، وبالتالي لم يظهر التوجه نحو خفض النفقات بشكل فعلي سيما في القضايا الجوهرية خلال النصف الأول من العام.

• **الرواتب والأجور:** بلغت قيمة الإنفاق على بند الرواتب والأجور على أساس الالتزام (4.1) مليار شيقل، في حين بلغت قيمة الرواتب والأجور على الأساس النقدي (2.6) مليار شيقل، بفارق 1.4 مليار شيقل، نظراً إلى استمرار حالة دفع جزء من الراتب لموظفي القطاع العام، الأمر الذي يشير إلى تفاقم الالتزامات المالية على الحكومة.

• **المساهمات الاجتماعية:** وهي عبارة عن المساهمات المترتبة على الحكومة لصالح الموظفين، التي يفترض تحويلها لصندوق التقاعد، لضمان استدامته وتحويل مستحقات المتقاعدين. تمّ فعلياً تحويل 480 مليون شيقل، بنسبة 57% من المقدّر، إذ تمّ تحويل مخصصات لصندوق التقاعد لدفع جزء من الديون المتراكمة، التي أدت إلى عدم قدرة صندوق التقاعد على دفع مستحقات المتقاعدين كاملة، علماً بأنّ قيمة الديون المتراكمة على الحكومة لصالح صندوق التقاعد بلغت نحو 11 مليار شيقل، الأمر الذي يهدد مستقبل استقرار وديمومة الصندوق.

• استخدام السلع والخدمات: بلغت قيمة النفقات التشغيلية المتحققة خلال النصف الأول من العام 2024 على أساس الالتزام (1.04) مليار شيقل، شكّلت 42% من المقدّر لهذا العام، إلّا أنّ النفقات المتحققة للنصف الأول من العام لا تعكس واقع النفقات التشغيلية، إذ غالباً ما تكون هذه النفقات في النصف الأول أقل منها في النصف الثاني، كما أنّ النفقات التشغيلية المتحققة للنصف الأول من العام 2024 مقارنة للمتحققة لذات الفترة من العام 2023. ما يعني أنّ التوجه نحو خفض النفقات التشغيلية لم تظهر نتائج خلال النصف الأول من العام. أما النفقات المتحققة فعلياً (على الأساس النقدي) فقد بلغت 379 مليون شيقل، ما يعني أنّ هناك 666 مليون شيقل متأخرات لصالح القطاع الخاص ومزودي الخدمات.

• النفقات التحويلية: بلغت قيمة النفقات التحويلية المتحققة خلال النصف الأول من العام (1.3) مليار شيقل، أي ما نسبته 40% من المقدّر لهذا العام، وهي أقل من المتحقق لذات الفترة للعام 2023. وتذهب 42% من النفقات التحويلية إلى القطاع الاجتماعي (وزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسة رعاية أسر الشهداء) إضافة إلى 43% تحت بند المتقاعدين. فعلياً جاء خفض النفقات على حساب النفقات التحويلية التي هي نفقات يستفيد منها طرف ثالث، بما يشمل الفقراء وعائلات الأسرى والجرحى، إضافة إلى المتقاعدين، وبالتالي فإنّ الانخفاض كان بسبب خفض برنامج المساعدات النقدية من 4 دفعات إلى دفعتين للأسر الفقيرة، التي لم يتم صرف الدفعة المبرمجة لها في النصف الأول من العام 2024.

• النفقات الرأسمالية: بلغت قيمة النفقات الرأسمالية المتحققة خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام (12.2) مليون شيقل، أي ما نسبته 13% من المقدّر لهذا العام، في حين بلغت على الأساس النقدي (0.6) مليون شيقل.

• صايف الإقراض: بلغت قيمة الإنفاق على بند صايف الإقراض (912) مليون شيقل أي ما نسبته 73% من المقدّر لهذا العام، مع العلم أنّه تمّ تقدير صايف الإقراض بـ (1.25) مليار شيقل، وهو المبلغ التقديري الأعلى لصايف الإقراض على مدار الموازنات العامة، علماً بأنّ المتحقق للعام 2023 بلغ 1.3 مليار شيقل، ما يشير إلى أنّه من المتوقع أن يتجاوز بند صايف الإقراض المبلغ المقدّر، وأن يصل إلى مستوى قياسي. وبحسب ما ورد في التقرير الصادر عن وزارة المالية "يشتمل بند صايف الإقراض على المبالغ المقتطعة من المقاصة ومبالغ المقاصة ودفعات البلديات والسلطات المحلية والمبالغ التي يتمّ إقراضها لمؤسسات أخرى".

## ◀ النفقات التطويرية خلال النصف الأول من العام

قُدِّرت قيمة النفقات التطويرية بـ 1.5 مليار شيقل أي ما نسبته 8% من إجمالي النفقات، وأعلى من المتحقق للعام 2023 بـ 165 مليون شيقل. علماً أنه سيتم تمويل النفقات التطويرية بـ 968 مليون شيقل من الخزينة العامة مقابل 545 مليوناً سيتم تمويلها من المنح والمساعدات الخارجية.

بلغت قيمة الإنفاق التطويري خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام (460.4) مليون شيقل، بنسبة 30% فقط من المقدّر، علماً بأنّ الإنفاق التطويري الفعلي أي على الأساس النقدي بلغ (217) مليون شيقل، أي ما نسبته 14% فقط من إجمالي النفقات التطويرية المقدّرة للعام 2024.

جدول رقم (4): النفقات التطويرية على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2024 (المبلغ بالألف شيقل)

النسبة الإنفاق التطويري من إجمالي النفقات	المبلغ بالألف شيقل	النفقات التطويرية على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2024
44%	203238.03	وزارة التربية والتعليم العالي
11%	52877.55	وزارة الداخلية والأمن الوطني
10%	47630.47	الهيئة العامة للمعابر والحدود
9%	40451.8	وزارة الصحة
5%	24126.29	وزارة الحكم المحلي
2%	9121.7	وزارة الزراعة
18%	82917	باقي الوزارات والمؤسسات
	460363.69	إجمالي النفقات التطويرية

يشير الجدول أعلاه إلى أنّ وزارة التربية والتعليم العالي استحوذت على النصيب الأكبر من النفقات التطويرية المتحققة للنصف الأول من العام، كما أنها أعلى من المتحقق بالمقارنة مع ذات الفترة للأعوام الماضية، نظراً إلى أنه تمّ فعلياً تجميع المنح من الأعوام السابقة من خلال سلة التمويل المشترك، وإنفاقها خلال هذا العام. أما الإنفاق التطويري على وزارة الداخلية والأمن الوطني فقد بلغ خلال النصف الأول من العام 52 مليون شيقل بنسبة 11%.

بلغت قيمة الإنفاق التطويري المتحقق خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام في وزارة الصحة (40) مليون شيقل بنسبة 9% فقط من إجمالي الإنفاق التطويري المتحقق خلال النصف الأول من العام، علماً بأنّ الموازنة المخصصة للنفقات التطويرية لوزارة الصحة قُدِّرت بـ 195 مليون شيقل بتمويل من الخزينة، وبالتالي فإنّ ما تم إنفاقه هو فقط 20% من الموازنة المخصصة. وضعت وزارة الصحة عدة أهداف لإصلاح منظومة القطاع الصحي، من خلال إصلاح أنظمة التوريدات الشرائية الطبية، وتجهيز وتطوير أقسام متخصصة لخفض تكلفة شراء الخدمة من الخارج. فعلياً، لا يشير ما تم إنفاقه على أساس الالتزام خلال النصف الأول إلى إمكانية تحقيق الأهداف المرصودة.

هدفت استراتيجية قطاع الزراعة 2024-2027 إلى تنمية وحوكمة القطاع الزراعي في مجالات الأمن المائي والغذائي وتخضير فلسطين، والاستجابة العاجلة لإغاثة المزارعين. كما تضمنت الاستراتيجية تأهيل آبار المياه وتعزيز الثروة الحيوانية، ورفع كميات الإنتاج الزراعي من الحبوب، وخلال النصف الأول من العام بلغت قيمة الإنفاق التطويري على وزارة الزراعة (9) مليون شيقل أي 2% فقط من إجمالي الإنفاق التطويري المتحقق خلال النصف الأول من العام، على الرغم من أنه تم تقدير المشاريع التطويرية لقطاع الزراعة بنحو 54 مليون شيقل، وبالتالي فإنّ ما تم إنفاقه يعادل 16% فقط من الموازنة التطويرية المقدّرة.

## ◀ المنح والمساعدات \_ العجز والتمويل

قُدِّرت قيمة العجز في الموازنة قبل المنح بـ 5.4 مليار شيقل، فيما قُدِّرت قيمة المنح والمساعدات بـ 2.5 مليار شيقل، أي أعلى من المقدَّر للعام 2023 بقيمة مليار شيقل، وبالتالي فإنَّ قيمة العجز بعد المنح ستبلغ 2.9 مليار شيقل، تُضاف إليها قيمة الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية المقدَّرة بـ 3.8 مليار، لتصبح قيمة العجز الإجمالية 6.8 مليار شيقل. بلغ العجز المالي في الموازنة العامة للنصف الأول من العام ما قيمته (1.9) مليار شيقل على أساس الالتزام قبل التمويل، أي 37% من العجز المقدَّر قبل المنح، وذلك لأنَّ الإيرادات المتحققة كانت أعلى من المقدَّر، في حين كانت النفقات المتحققة أقل من المقدَّر.

بلغت قيمة التمويل الخارجي (822) مليون شيقل، أي ما نسبته 32% من إجمالي التطوير المقدَّر للعام 2024، منها (671) مليون شيقل كدعم للموازنة، و(151) مليون شيقل تطويري.

بلغت قيمة العجز بعد التمويل الخارجي 1.1 مليار شيقل، تُضاف إليها الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية التي بلغت خلال النصف الأول من العام 1.79 مليار شيقل، ليتجاوز العجز ما قيمته 2.9 مليار شيقل، ما يعني أنه من المحتمل أن يتضاعف مع نهاية العام، ما سينعكس على زيادة الدين والالتزامات المالية المترتبة على الحكومة، وسيؤدي أيضاً إلى استمرار حالة تراجع تقديم الخدمات الحكومية، والدوام الجزئي للعاملين في القطاع العام الذي شهدناه منذ بداية العام الحالي.

توزَّع تمويل دعم الموازنة البالغ (671) مليون شيقل كما يلي: (270.13) مليون شيقل من خلال الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية، و(140.1) مليون شيقل من خلال البنك الدولي و(193) مليون شيقل من الجزائر، بالإضافة إلى (32) مليون شيقل من فرنسا.

## ◀ الدين العام والمتأخرات

بلغت قيمة الدين العام مطلع العام 2024 (13.6) مليار شيقل، وهو المبلغ الأعلى منذ عدة أعوام، بارتفاع نسبته 9% عن العام 2023، وينقسم إلى 8.8 مليار شيقل دين محلي، و4.7 مليار شيقل دين خارجي، علماً بأن تعريف الدين العام وفقاً للقانون هو: الرصيد القائم للالتزامات المالية الحكومية، غير المسدد والمترتب عليها دفعه تسديداً للالتزاماتها. ويقسم الدين العام إلى دين داخلي ودين خارجي.

تشير بيانات وزارة المالية الفلسطينية إلى ارتفاع الدين العام في نهاية شهر حزيران 2024 بقيمة مليار و200 مليون شيقل ليبلغ (14.8) مليار شيقل، منها (9.8) مليار شيقل دين محلي و(4.9) مليار شيقل دين خارجي.

- بالإضافة إلى الدين العام، هناك الالتزامات المالية التي لا تندرج ضمن قانون الدين العام، وتشمل: المتأخرات: بلغت قيمة صافي المتأخرات التراكمي نهاية النصف الأول من العام 2024 (15.7) مليار شيقل، تشمل متأخرات القطاع الخاص، ومتأخرات الموظفين، ومتأخرات حصة الحكومة وحصة الموظف لصالح هيئة التقاعد.
- صندوق التقاعد (غير مذكور في تقرير وزارة المالية): بلغت قيمة الالتزامات المترتبة على الحكومة لصالح هيئة التقاعد الفلسطينية 11 مليار شيقل.
- التزامات مالية أخرى: تشمل الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة لصالح الصناديق وغيرها من الالتزامات غير الواردة في تقرير وزارة المالية، وتبلغ قيمتها قرابة 3 مليار شيقل.

وبالتالي فإن مجموع الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة أكثر من 44 مليار شيقل، وهذه الالتزامات وصلت إلى قيمة غير مسبوقة، تهدد قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، وتستوجب الوقوف لوضع الخطط الجدية لمعالجتها وتوقيف تراكمها.

## مخصصات الوزارات: الصحة، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم، الداخلية والأمن الوطني

### • نفقات وزارة الصحة خلال النصف الأول من العام 2024

قُدِّرت موازنة وزارة الصحة للعام 2024 بـ (2.4) مليار شيقل، أي ما نسبته 14.3% من إجمالي النفقات، وهي أقل من المتحقق للعام 2023. فيما بلغ إجمالي الإنفاق على وزارة الصحة خلال النصف الأول (977) مليون شيقل، أي بنسبة 40% من المقدّر لهذا العام.

جدول رقم (5) نفقات وزارة الصحة خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع الموازنة المقدّرة (المبلغ بالألف شيقل)

وزارة الصحة	الموازنة المقدّرة للعام 2024	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2024	نسبة الإنفاق المتحقق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	2,465,547	977,716.9	40%
الرواتب والأجور	951,435	445,700.15	47%
المساهمات الاجتماعية	79,589	40,494.7	51%
استخدام السلع والخدمات	1,199,523	447,536	37%
النفقات الرأسمالية	40,000	3,534	9%
النفقات التطويرية	195,000	40,452	21%

يشير الجدول أعلاه إلى النفقات المتحققة على أساس الالتزام للنصف الأول من العام، إذ يشير إلى أن الانخفاض في النفقات مقارنة بالمقدّر لها برز في النفقات التشغيلية، والنفقات الرأسمالية والنفقات التطويرية.

بلغت قيمة النفقات التشغيلية المتحققة خلال النصف الأول من العام (447) مليون شيقل بنسبة 37% من المقدّر للعام 2024، وتشمل النفقات التشغيلية شراء الخدمة من خارج وزارة الصحة، والأدوية والمستهلكات والمواد المخبرية. وبالتالي من المرجح أن تنخفض النفقات التشغيلية حتى نهاية العام مقارنة بالمقدّر للعام 2024، ومقارنة بالمتحقق على مدار الأعوام السابقة.

ويعود الانخفاض إلى عدة أسباب، من ضمنها تقليص أيام الدوام في العيادات الحكومية، إضافة إلى الإجراءات المتخذة لخفض النفقات التشغيلية التي من ضمنها وقف الاستثناءات في منح التحويلات الطبية إلى حين اعتماد نظام جديد للتحويلات.

وعلى الرغم من خفض النفقات، إلا أن تقليص أيام الدوام ينعكس سلباً على جودة الخدمة التي يتلقاها المواطنون، إضافة إلى أن خفض التحويلات الطبية مرتبط بتطوير الخدمات الحكومية، ولا تعكس البيانات المالية وجود تطوير في الخدمات الحكومية، إذ لم يتجاوز ما تم إنفاقه خلال النصف الأول من العام 20% من الموازنة المرصودة.

ومن الجدير بالذكر أن خفض موازنة الصحة مقارنة بالموازنة المقدّرة والمتحققة للعام 2023، ارتباطاً بالظروف الحالية وحرب الإبادة على غزة، لا يعكس بالضرورة الموازنة المطلوبة، فهناك تدخلات عديدة وفق الظروف الحالية تتطلب زيادة موازنة وزارة الصحة، بما يشمل ما يلزم جهود إعادة الإعمار وتوفير المستلزمات الصحية في مستشفيات قطاع غزة، وإعادة إعمار المرافق الصحية في كل من مستشفى جنين الحكومي، ومبنى التأمين الصحي في جنين، واستبدال سيارات الإسعاف المتضررة، وفقاً لخطة الطوارئ الحكومية، كما تتطلب الظروف الحالية زيادة موازنة وزارة الصحة لضرورة افتتاح مراكز صحية للطوارئ في التجمعات السكانية المختلفة بسبب حالة الحرب.

## ● نفقات وزارة التنمية الاجتماعية خلال النصف الأول من العام 2024

قُدِّرت موازنة وزارة التنمية الاجتماعية بقيمة 570 مليون شيقل، بنسبة 3% من إجمالي النفقات. وهي أقل من المقدَّر للعام 2023 الذي تمَّ تقديره بـ (827) مليون شيقل، نظراً إلى خفض موازنة برنامج المساعدات النقدية من 4 مساعدات إلى مساعدتين، قُدِّرت بـ 250 مليون شيقل، أي قرابة نصف المقدَّر العام الماضي (تمَّ تقديره خلال العام 2023 بـ 144 مليون دولار، أي قرابة 500 مليون شيقل)، علماً بأنه لم يتمَّ خلال العام 2023 سوى صرف دفعتين من أصل 4 دفعات للعائلات الفقيرة، التي يبلغ عددها (120) ألف أسرة، نحو 75% منها في قطاع غزة.

نظراً إلى أنَّ التقرير الصادر عن وزارة المالية يقوم بإضافة الإنفاق على مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الدولة لشؤون الإغاثة (وزارة جديدة تمَّ استحداثها خلال الحكومة الحالية، بموازنة مقدَّرة للعام 2024 بـ 2.3 مليون شيقل، نصفها للرواتب والأجور)، ستتمُّ المقارنة مع مجموع الموازنة المقدَّرة لوزارة التنمية مع الموازنة المقدَّرة لمؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الدولة لشؤون الإغاثة.

إذ بلغ الإنفاق على وزارة التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الإغاثة (387) مليون شيقل على أساس الالتزام، أي بنسبة 34% فقط من الموازنة المقدَّرة (لوزارة التنمية ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الإغاثة).

جدول رقم (6) نفقات وزارة التنمية الاجتماعية خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع الموازنة المقدَّرة (المبلغ بالألف شيقل)

نسبة الإنفاق المتحقَّق من الموازنة المقدَّرة	الإنفاق المتحقَّق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2024	مجموع موازنة وزارة التنمية ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الإغاثة	
34%	387,996	1,138,906	إجمالي النفقات
47%	30,370	64,308	الرواتب والأجور
49%	3,215	6,508	مساهمات اجتماعية
38%	3,531	9,331	النفقات التشغيلية
33%	348,704	1,056,430	النفقات التحويلية
1%	2	205	النفقات الرأسمالية
102%	2,174	2,125	الموازنة التطويرية

يشير الجدول أعلاه إلى أنَّ الانخفاض في نفقات وزارة التنمية، ناتج عن الانخفاض في النفقات التحويلية، علماً بأنَّ النفقات التحويلية المقدَّرة أصلاً منخفضة عن المقدَّر للعام 2023 بنسبة 20%، نظراً إلى خفض المخصصات لبرنامج المساعدات النقدية، كما أنَّ النفقات التحويلية المتحققة على أساس الالتزام بلغت ما نسبته 33% فقط من المقدَّر، علماً بأنه لم يتمَّ تحويل أيِّ دفعة للأسر الفقيرة خلال النصف الأول من العام.

والجدير بالذكر أنَّ ما يتمَّ إنفاقه على "تفريغات موظفي عام 2005" البالغ عددهم (11,850) شخصاً بمعدَّل (1500) شيكل شهرياً، أي نحو (214) مليون شيقل سنوياً، يتمَّ إنفاقها من الموازنة المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية، وبالتالي فإنَّ المبالغ المخصصة للنفقات التحويلية تشمل الأسر الفقيرة، وعائلات الشهداء والجرحى، وتفريغات 2005.



• نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني خلال النصف الأول من العام 2024

تمّ تقدير موازنة وزارة الداخلية والأمن الوطني بـ (3.7) مليار شيقل، وهي أعلى موازنة بين مراكز المسؤولية، بنسبة 21% من إجمالي النفقات العامة.

جدول رقم (7) نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع الموازنة المقدّرة (المبلغ بالألف شيقل)

وزارة الداخلية والأمن الوطني	الموازنة المقدّرة للعام 2024	الإنفاق المتحقّق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2024	نسبة الإنفاق المتحقّق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	3,751,100	1,935,347	52%
الرواتب والأجور	3,010,395	1,490,649	50%
المساهمات الاجتماعية	298,085	148,127	50%
استخدام السلع والخدمات	380,220	242,833	64%
النفقات الرأسمالية	12,000	861	7%
النفقات التطويرية	50,400	52,878	105%

يشير الجدول أعلاه إلى أنّ النفقات المتحققة خلال النصف الأول من العام بلغت 52%، كما أنّ النفقات التشغيلية المتحققة بلغت 64%، وهي أعلى من المتحقق لذات الفترة من العام الماضي، وبالتالي فمن المتوقع أن تتجاوز النفقات التشغيلية نهاية العام نصف مليار شيقل، ما يتناقض مع توجهات الحكومة نحو خفض النفقات التشغيلية، كما أشارت حزمة الإصلاحات المالية والإدارية إلى الإصلاحات في قطاع الأمن، التي شملت أيضاً تشكيل لجنة لمراجعة النفقات الخاصة بقطاع الأمن، إلا أنّ البيانات المالية لا تعكس أيّ تقدم في خفض النفقات.

ومن الجدير بالذكر أنّه على الرغم من أنّ موازنة الأمن ما زالت تستحوذ على النصيب الأكبر من الموازنة، إلّا أنه يتمّ على مدار الأعوام السابقة تجاوز المبالغ المقدّرة في قانون الموازنة لقطاع الأمن، والإنفاق بشكل أعلى منها، ما يشير إلى التنبؤ بتجاوز الإنفاق على قطاع الأمن المبلغ المرصود في الموازنة.

● نفقات وزارة التربية والتعليم العالي خلال النصف الأول من العام 2024

بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم ما قيمته (3.5) مليار شيقل، أي ما نسبته (20%) من إجمالي النفقات العامة للموازنة العامة للعام 2024، في حين بلغ الإنفاق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام (1.8) مليار شيقل، أي ما نسبته 54% من الموازنة المقدرة.

جدول رقم (8) نفقات وزارة التربية والتعليم العالي خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع الموازنة المقدرة (المبلغ بالألف شيقل)

وزارة التربية والتعليم العالي	الموازنة المقدرة للعام 2024	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام 2024	نسبة الإنفاق المتحقق من الموازنة المقدرة
إجمالي النفقات	3,532,057	1,899,356	54%
الرواتب والأجور	2,891,532	1,434,470	50%
المساهمات الاجتماعية	318,200	158,237	50%
استخدام السلع والخدمات	227,326	102,897	45%
النفقات التحويلية	30000	435.71	1%
النفقات الرأسمالية	275	76	28%
النفقات التطويرية	64,724	203,238	314%

يشير الجدول أعلاه إلى أنه تم صرف 50% من الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية، في حين لم يتم صرف سوى 1% من النفقات التحويلية، علماً بأن النفقات التحويلية هي المخصصات التي تذهب للمنع الدراسية. فعلياً، ارتفع المبلغ المخصص لبند الرواتب والأجور، وذلك نتيجة التوظيفات السنوية للمعلمين ورفع رواتب المعلمين العام الماضي بنسبة 5%.

يبلغ عدد العاملين في وزارة التربية والتعليم العالي قرابة 49 ألف موظف، وهو أكبر عدد عاملين في القطاع المدني. خاض المعلمون إضرابات عديدة لتحقيق العديد من المطالب الإدارية والمالية التي تتعلق بإقرار نظام «مهنة التعليم»، وصرف الرواتب كاملة مع العلاوات المتفق عليها، وجدولة المستحقات ودفع غلاء المعيشة، وتم فعلياً زيادة رواتب المعلمين بنسبة 5%، علماً بأنهم كانوا يطالبون بزيادة قدرها 15%.

أما اللافت للانتباه فهو الإنفاق التطويري، إذ إن المقدّر هو النفقات التطويرية من الخزينة العامة، في حين أن ما تم إنفاقه يشمل أيضاً ما يتم تمويله من الخارج، وخلال النصف الأول من العام تم إنفاق ما تم تجميعه عبر سلة التمويل المشترك المخصصة لقطاع التعليم، وإنفاقها.

## الاستخلاصات

يظهر أداء الموازنة خلال النصف الأول من عام 2024 محاولات متواضعة ومحدودة لمواجهة التحديات المالية، ولا يظهر أي توجه جذري لمواجهة القرصنة المستمرة لأموال المقاصة والتحديات المالية، إذ ما زالت القضايا الرئيسية التي تستنزف الموازنة العامة قائمة، مع العلم أنه كانت هناك نجاحات طفيفة في خفض النفقات التشغيلية عند بعض مراكز المسؤولية، إلا أنها غير كافية.

كما لم يختلف نهج الحكومة الحالية عن سابقتها، إذ ما زالت حالة التفرد في اتخاذ القرارات مستمرة، وما زالت هناك قرارات يتم اتخاذها بدون احتساب تكلفتها وأعبائها المالية، إضافة إلى استمرار سياسة ترحيل الأزمات المالية. من جهة أخرى، ما زالت الحكومة تفاقم الأعباء والالتزامات المالية التي تتكبدتها الحكومة الحالية، وسيتم ترحيلها للحكومات التالية، فضلاً عن استمرار مخاطر مراكمة الأعباء على الأجيال القادمة بدون إيجاد حلول جذرية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة. وقد خلص التقرير إلى الاستخلاصات التالية:

1. ما زالت هناك حالة تجاهل للمجتمع المدني وتفرد في اتخاذ القرارات، وما زالت حالة النشر مجزوءة وغير كافية، ولا تلبى المعايير المطلوبة للإفصاح والمشاركة، ما يشكل عائقاً أمام المجتمع المدني في ممارسة دوره بالتدقيق والمساءلة.
2. انخفاض الإيرادات المتحققة وإيرادات المقاصة تبعاً للظروف الحالية وما تبعها من انخفاض في القدرة الشرائية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض الاستيراد، وما تبعه من انخفاض في الجمارك وضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وما تبعها من انخفاض في ضريبة القيمة المضافة.
3. بلغ إجمالي الأموال المجمدة قرابة 6 مليارات شيقل. وما زالت حكومة الاحتلال تقوم باقتطاع أموال المقاصة، ومنها ما يذهب لتعويض عائلات إسرائيلية بذريعة تضررها من عمليات فلسطينية.
4. تم خفض النفقات بشكل طفيف جداً، ولم يظهر هذا التوجه فعلياً لاسيماً في القضايا الجوهرية خلال النصف الأول من العام.
5. ارتفاع بند صافي الإقراض مع توقعات بتجاوزه المقدّر للعام 2024، ليصل إلى مستوى قياسي غير مسبق.
6. ارتفاع العجز في الموازنة العامة واحتمالية تضاعفه مع نهاية العام، ما يعني ارتفاع الدين العام والالتزامات المالية المترتبة على الحكومة، وبالتالي ضعف قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وتراجع الخدمات الحكومية.
7. بلغ مجموع الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة أكثر من 44 مليار شيقل، مسجلة قيمة غير مسبوقة، ما يهدد قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، ويستوجب الوقوف لوضع الخطط الجدية لمعالجتها ووقف تراكمها.
8. انخفاض النفقات التشغيلية المتحققة لوزارة الصحة، التي تشمل شراء الخدمة من خارج وزارة الصحة، والأدوية والمستهلكات والمواد المخبرية، ما قد يؤثر في تقديم الخدمة للمواطنين، إذ إن تقليص أيام الدوام ينعكس سلباً على جودة الخدمة التي يتلقاها المواطنون، إضافة إلى أن خفض التحويلات الطبية مرتبط بتطوير الخدمات الحكومية، بينما لا تعكس البيانات المالية أن هناك تطويراً في الخدمات الحكومية.
9. خفض الإنفاق على وزارة الصحة ارتباطاً بالظروف الحالية وحرب الإبادة على غزة لا يعكس بالضرورة الموازنة المطلوبة، إذ إن هناك تدخلات عديدة وفق الظروف الحالية تتطلب زيادة موازنة وزارة الصحة، بما يشمل ما يلزم من إعادة الإعمار وتوفير المستلزمات الصحية في مستشفيات قطاع غزة، وإعادة إعمار المرافق الصحية في كل من مستشفى جنين الحكومي، ومبنى التأمين الصحي في جنين، واستبدال سيارات الإسعاف المتضررة وذلك وفقاً لخطة الطوارئ الحكومية.
10. خفض الإنفاق على وزارة التنمية، نظراً إلى خفض مخصصات برنامج المساعدات النقدية والاقتصارات على دفعتين عوضاً عن 4 دفعات.
11. على الرغم من أن حزمة الإصلاحات المالية والإدارية أشارت إلى مجموعة من الإصلاحات في قطاع الأمن التي شملت تشكيل لجنة لمراجعة النفقات الخاصة بقطاع الأمن، إلا أن البيانات المالية لا تعكس أي تقدم في خفض النفقات.

## التوصيات:

- ضرورة الالتزام بمبدأ الانفتاح على ممثلي المجتمع المدني، وإشراكهم في صياغة أولويات الموازنة العامة، والالتزام بالتشريعات الناظمة لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة، والمعايير الدولية لشفافية الموازنة، وذلك بنشر المعلومات الخاصة بالموازنة أثناء الإعداد والاعتماد والتنفيذ والمتابعة بما يحقق مبادئ الشفافية، بالالتزام بنشر المعلومات والبيانات الشاملة، والدقيقة، وفي الوقت المناسب، لإتاحة المجال للمواطنين دافعي الضرائب وممثليهم لممارسة حقهم بالمساءلة، وتتبع الإنفاق الحكومي، وأولوياته.
- تتطلب الظروف الحالية موازنات مخصصة لمواجهة التحديات القائمة وتعزيز الصمود، وما يلزم من إعادة إعمار للبنى التحتية، وتوفير المستلزمات الصحية في مستشفيات قطاع غزة ومستشفيات شمال الضفة، وتوفير موازنات خاصة لتوفير الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل ومن التحقوا بصفوف البطالة.
- ضرورة العمل على توسيع نطاق خفض الإنفاق وضبطه، ومعالجة القضايا الجوهرية في الموازنة العامة، التي تستنزف النصيب الأكبر من الموازنة، وتشمل فاتورة الرواتب، وأشباه الرواتب في القطاعين المدني والأمني، والتحويلات الطبية، وبند صافي الإقراض.
- ضرورة العمل على إصلاح منظومة الإيرادات، وإقرار قانون ضريبة القيمة المضافة الذي تم نقاشه عدة مرات مع ممثلي المجتمع المدني.
- وضع خطة عملية تعالج تراكم ديون الهيئات المحلية والشركات الموزعة التي تعمل على تحصيل رسوم خدماتها من الكهرباء والماء بشكل مسبق من المواطنين، خاصة وأنَّ صافي الإقراض وصل مستويات قياسية بلغت 912 مليون شيكل في 6 أشهر فقط من العام 2024.
- ضرورة الالتزام بدفع مخصصات الأسر الفقيرة، وتحويل الدفعات كاملة من قبل وزارة المالية لتقوم وزارة التنمية بإيصالها لمستحقيها.



**الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة؛** ائتلاف عددٍ من المنظمات الأهلية الفلسطينية التي عملت على تنسيق جهودها الرامية لتعزيز نظم المساءلة ومبادئ الشفافية في إدارة المال العام وبشكل خاص الموازنة العامة. ويتبنى الفريق منهج عمل يقوم على الشراكة الفاعلة مع جميع المعنيين في مجال إدارة المال العام بمن فيهم وزارة المالية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة في عملية التخطيط؛ لتحقيق الأهداف العامة التالية:

- تعزيز الشفافية من حيث نشر المعلومات الخاصة بالسياسة المالية والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، وتعزيز موقع ترتيب فلسطين على المؤشر الدولي لشفافية الموازنة.
- تعزيز نظم المساءلة حول النفقات والإيرادات العامة.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية وتحديد أولويات الإنفاق والتطوير والخطط الوطنية القطاعية بما يخدم مصالح المواطن الفلسطيني ويحقق أهداف التنمية المستدامة.
- رفع وعي المواطن الفلسطيني بأحكام قانون الموازنة السنوي وطرق المشاركة في وضع السياسات المالية والرقابة عليها لتمكينه من المساءلة حولها.
- تقديم توصيات لمجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة بإدارة المال العام بهدف تحسين إدارة المال العام؛ وذلك من خلال عملية التحليل الدوري للموازنة العامة والإجراءات المالية المتخذة من قبل وزارة المالية التي يقوم بها الفريق الأهلي.

تم تأسيس الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة عام 2011، ويضم في عضويته عدداً من المنظمات الأهلية القطاعية وهي: ائتلاف أمان (السكرتاريا التنفيذية للفريق الأهلي)، مؤسسة مفتاح، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، مركز إبداع المعلم، مركز العمل التنموي - معا، اتحاد لجان العمل الزراعي، الإغاثة الزراعية، اتحاد لجان العمل الصحي، اتحاد الصناعات الغذائية، اتحاد الصناعات الدوائية، اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، جمعية منتدى المثقفين الخيرية، مؤسسة فلسطينيات، معهد أريج، مؤسسة الحق، معهد التعليم المستمر (جامعة بيرزيت)، مركز دراسات التنمية IDS، مؤسسة النيزك، مركز القدس للمساعدة القانونية، مؤسسة جذور للإينماء الصحي والاجتماعي، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مؤسسة قادر للتنمية الاجتماعية، جمعية تنمية المرأة الريفية، مؤسسة مساواة، والهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، مركز تطوير المؤسسات الأهلية، معهد الحوكمة الفلسطيني، صحيفة الحدث، جمعية بنیان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية، مركز الصداقة الفلسطيني للتنمية، المنتدى الاجتماعي التنموي، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية - بال ثينك، مركز الهدف لحقوق الإنسان، المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، الهيئة الأهلية لرعاية الأسرة، العربي للتطوير الزراعي، صحيفة الاقتصادية، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين.